منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 355، جنيف، 17-27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند الثامن من جدول الأعمال

متابعة القرار بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن موضوع بيلاروس

مقدمة

١. أحاط مجلس الإدارة في دورته ٣٥٣ (آذار/ مارس ٢٠٢٥) علماً بقلق متزايد بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.353/INS/7(Rev.1). ولاحظ مع الأسف العميق أنّ حكومة بيلاروس لم تقدم هذه المرة أيضاً أي معلومات جديدة بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق والتوصيات اللاحقة للجنة الحرية النقابية ولجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات ولجنة تطبيق المعايير. وحثّ مجلس الإدارة حكومة بيلاروس على أن تقدم إلى المدير العام جميع المعلومات عن التدابير الملموسة المتخذة في هذا الشأن بحلول ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥ كي تُعرض على مجلس الإدارة في دورته ٣٥٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥). وطلب مجلس الإدارة مجدداً من حكومة بيلاروس أن توافق بأقصى سرعة على ما يلي: "١" بعثة إنسانية دولية كي تضمن أن يتمكّن أطباء مستقلون من زيارة جميع النقابيين المسجونين من أجل تقييم حالتهم الصحية وتقديم المساعدة الطبية لهم، حسب مقتضى الحال؛ "٢" بعثة ثلاثية تابعة لمنظمة العمل الدولية بهدف تقييم الوضع في البلد، بما في ذلك زيارة أعضاء نقابات العمال المسجونين أو المحتجزين حالياً. وأحاط مجلس الإدارة علماً بالخطوات التي اتخذها مكتب العمل الدولي لتنفيذ قرار مؤتمر العمل الدولي واستنتاجات لجنة تطبيق المعايير وطلب من المدير العام أن يقوم بما يلي: "١" تعيين مبعوث خاص إلى بيلاروس على وجه السرعة؛ "٢" تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٥٥ بشأن نتيجة التعاون الجاري مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الدولية فيما يتعلق بإنشاء فريق عمل تابع لمنظمة العمل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والخطوات المتخذة لتنسيق وتعزيز العمل المشترك نحو تنفيذ توصيات لجنة التحقيق وهيئات الإشراف. كما دعا الهيئات المكونة للمنظمة - الحكومات وأصحاب العمل والعمال - إلى مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المتابعة الفعالة لقرار المؤتمر بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بموضوع بيلاروس، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات ثلاثية وطنية رفيعة المستوى بهدف تقييم الجهود وتكثيفها وتقديم تقرير حول هذا الموضوع إلى المدير العام لإحالته إلى مجلس الإدارة. وطلب من المدير العام إعداد تقرير محدّث لتقديمه إلى الدورة ٣٥٥ لمجلس الإدارة.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

◄ آخر المستجدات

منظمة العمل الدولية

٢. خلال الدورة ١١٣ لمؤتمر العمل الدولي (٢٠٢٥) عقدت لجنة تطبيق المعايير (اللجنة) جلستها الخاصة الثانية بشأن تطبيق حكومة بيلاروس اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). ولاحظت اللجنة مجدداً وبقلق بالغ أنّ حكومة بيلاروس ما زالت تتجاهل إرشادات واستنتاجات وتوصيات لجنة التحقيق وهيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية ومجلس الإدارة وترفض قبولها وتنفيذها. وأعربت اللجنة عن قلقها وأسفها الشديدين إزاء استخدام العقوبات الجنائية ضد النقابيين المنخرطين في أنشطة نقابية مشروعة وإزاء المضايقات القضائية التي يتعرض لها أعضاء النقابات، بما في ذلك الاعتقال والملاحقة القضائية والسجن. كما استهجنت بشدة القمع الذي تتعرض له نقابات العمال المستقلة وسجن النقابيين وكذلك عدم تحقيق أي تقدم نحو التقيّد بالاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨. وأحاطت اللجنة علماً بخطة العمل الهادفة إلى تنفيذ التدابير الواردة في المادة ٣٣ وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية الأخرى تنفيذاً لقرار المؤتمر ودعت الهيئات المكونة والمنظمات الدولية الأخرى إلى مواصلة قيامها بذلك. كما استنكرت اللجنة بشدة جو العنف والترهيب والخوف الذي تفرضه الحكومة في بيلاروس والتدهور المستمر للحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية وانحسار سيادة القانون الذي يتجسد في انعدام استقلالية القضاء انعداماً كاملاً. واستنكرت اللجنة استمرار تدخل حكومة بيلاروس في أنشطة نقابات العمال. وأعربت عن شكوك كبيرة بشأن استقلالية اتحاد نقابات العمال في بيلاروس وأملت أن تبادر حكومة بيلاروس دون أي تأخير إلى التعاون مع منظمة العمل الدولية لتبديد هذه المخاوف وضمان تمكين جميع نقابات العمال، بما في ذلك النقابات المستقلة مثل مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس، من العمل دون أي تدخل من الدولة. كما أحاطت اللجنة علماً بالتقرير المقدم إلى الدورة ٣٥٣ لمجلس الإدارة بشأن الوضع في بيلاروس، ولاحظت كذلك أنّ المعلومات الخطية المقدمة إلى اللجنة لم تتضمن أي معلومات جديدة بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات المعلّقة. وبناءً عليه، كررت اللجنة دعوتها إلى الحكومة لاتخاذ جميع التدابير الممكنة وبأقصى سرعة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق وجميع الملاحظات اللاحقة الصادرة عن هيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية بشأن الامتثال للاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨. وحثّت اللجنة حكومة بيلاروس بأشد العبارات على الإفراج الفوري عن النقابيين المسجونين وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم وإلغاء أي إدانات صدرت بحقهم بسبب أنشطتهم النقابية المشروعة. وبالمثل، كررت اللجنة طلبها إلى الحكومة بأن توافق على وجه السرعة على ما يلي: بعثة إنسانية دولية كي تضمن أن يتمكّن أطباء مستقلون من زيارة جميع النقابيين المسجونين من أجل تقييم حالتهم الصحية وتقديم المساعدة الطبية لهم، حسب مقتضى الحال؛ بعثة ثلاثية تابعة لمنظمة العمل الدولية بهدف تقييم الوضع في البلد وزيارة أعضاء نقابات العمال المسجونين أو المحتجزين حالياً. ونظراً إلى الحاجة إلى رصد دائم ومستمر للوضع في بيلاروس، رحّبت اللجنة بتعيين مبعوث خاص إلى بيلاروس وحثّت الحكومة على التعاون البنّاء معه. وعملاً بقرار المؤتمر، رحّبت اللجنة بإنشاء فريق عمل مشترك بين منظمة العمل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بهدف ضمان تنسيق العمل المشترك من أجل تنفيذ توصيات لجنة التحقيق وهيئات الإشراف، وحثت الحكومة على أن تتعاون بشكل بنّاء مع هذا الفريق. وفي هذا الصدد، رحّبت اللجنة بالرصد المستمر للوضع من جانب مجلس الإدارة. كما حثّت اللجنة الحكومات على احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية بغية ضمان عدم إعادة النقابيين المنفيين اضطراراً في أراضيها إلى بيلاروس حيث قد يتعرضون للاضطهاد أو الاعتقال التعسفي أو التعذيب، وعلى تقديم المساعدة للمواطنين البيلاروسيين المقيمين في بلدانها والذين قد لا يملكون وثائق سفر صالحة بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الخدمات القنصلية وتسهيل إصدار تأشيرات سياحية للمواطنين البيلاروسيين المضطهدين بسبب أنشطتهم النقابية ولأفراد أسرهم، حسب مقتضى الحال. وأخيراً، قررت اللجنة إدراج مناقشات واستنتاجات الجلسة الخاصة في جزء منفصل من تقريرها.

٣. وقد عيّن مجلس الإدارة في دورته ٣٥٤ السيد ليليو بينتيس كورّيا (البرازيل) بصفة مبعوث خاص إلى بيلاروس كي يتولى خلال عام ٢٠٢٥ كممثل عن منظمة العمل الدولية، المهمة التالية: (١) التعاون مع حكومة بيلاروس وجميع الشركاء الاجتماعيين، بمن فيهم أولئك المذكورون في توصيات لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية بهدف: (أ) زيارة النقابيين المحتجزين؛ (ب) تسهيل إطلاق سراحهم؛ (ج) استكشاف السبل الكفيلة بإعادة الاعتراف بمؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس كي يتمكن من التعاون مجدداً مع المجلس الوطني الثلاثي المعني بقضايا العمل والشؤون الاجتماعية والمجلس الثلاثي المعني بتحسين التشريعات في المجال الاجتماعي والعمالي (المجلس الثلاثي)؛ (٢) التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، في إطار ولايته، بهدف ضمان العمل المنسق بشأن توصيات لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية ولا سيما التوصية رقم ٨ بشأن الحاجة إلى ضمان نزاهة واستقلال القضاء وإدارة العدالة؛ (٣) تقديم تقرير إلى الدورة ٣٥٥ لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

المقررون الخاصون

٤. في ٥ حزيران/ يونيه ٢٠٢٥، أعرب فريق من خبراء حقوق الإنسان المستقلين عن قلقه البالغ إزاء الانتهاكات المستمرة للحرية النقابية في علاقات العمل في بيلاروس.[١] ودعا الخبراء حكومة بيلاروس إلى وضع حد للقمع الذي يتعرض له النقابيون المستقلون وإلى الإفراج الفوري عن جميع قادة وأعضاء النقابات المسجونين بسبب ممارستهم حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين النقابات، فضلاً عن إلغاء القوانين والتدابير الأخرى التي تحول دون عمل النقابات المستقلة.[٢] وأعرب الخبراء عن قلقهم لأنّ النقابات المستقلة: حُلّت وصنّفت على أنها "منظمات متطرفة"؛ تعرّض قادتها وأعضاؤها للملاحقة القضائية بموجب تهم تتعلق بالتطرف والأمن القومي، وسُجنوا أو أجبروا على المنفى؛ صودرت ممتلكاتهم؛ تعرّض المنفيون منهم لملاحقات جنائية غيابية. وحثّ الخبراء حكومة بيلاروس على التعاون مع منظمة العمل الدولية لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية وهيئات الإشراف لديها، بما في ذلك: القبول العاجل ببعثة إنسانية دولية تضمن أن يتمكن أطباء مستقلون من زيارة جميع النقابيين المسجونين من أجل تقييم حالتهم الصحية وتقديم المساعدة الطبية لهم، حسب مقتضى الحال؛ استقبال بعثة ثلاثية تابعة لمنظمة العمل الدولية تزور قادة النقابات المستقلة والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين أو المسجونين.

٥. وفي ٢٢ تموز/ يوليه ٢٠٢٥، قدّم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس تقريراً إلى الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة تناول فيه مجالات العمل والاستخدام في بيلاروس. وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم حتى عام ٢٠٢٠ في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، إلّا أنّ هذا التقدم تقوّض بالكامل بسبب حملة القمع التي أعقبت عام ٢٠٢٠. وأشار التقرير إلى أنّ النقابيين المستقلين في بيلاروس تعرضوا للفصل من العمل والاعتقال التعسفي والملاحقة القضائية انتقاماً لمشاركتهم في الأحداث الجماعية وتنظيم الإضرابات عقب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠. وأكّد التقرير أنّ القمع شمل حظر جميع النقابات المستقلة وتصنيفها على أنها تشكيلات "متطرفة"، مما يعني أنّ أي ارتباط بهذه النقابات المحظورة قد يترتب عليه مسؤولية جنائية بموجب قانون العقوبات. وأفاد التقرير بأنه: مع نهاية أيار/ مايو ٢٠٢٥، كان ٤٩ نقابياً مستقلاً قد صنّفوا على أنهم "متطرفون" وصُنّف ٩ منهم أيضاً على أنهم "إرهابيون"؛ لا يزال ٢٦ نقابياً محرومين من الحرية، وأُفرج عن ٣٤ دون تبرئتهم. وشدد المقرر الخاص في تقريره على أنّ بيلاروس ترفض باستمرار تنفيذ توصيات لجنة التحقيق بشأن تعديل التشريعات الوطنية المتعلقة باستخدام المساعدات الأجنبية المجانية وتنظيم الأحداث الجماعية، بالرغم من الانتقادات المتكررة الصادرة عن هيئات وآليات حقوق الإنسان الدولية، كما أنها لم توافق على الإفراج عن النقابيين المحتجزين أو استعراض وضع النقابات المنحلة. وأوصى التقرير حكومة بيلاروس بأن تجعل التشريعات المتعلقة بمكافحة التطرف ومكافحة الإرهاب وممارسات إنفاذ القانون، متماشية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تعدّل قانون العقوبات لضمان عدم استخدام الاحتجاز التعسفي والعمل الجبري كعقوبة على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية المشروعة وأن تفرج دون تأخير عن جميع الأشخاص المحتجزين بسبب ممارستهم المشروعة حقوقهم المدنية والسياسية وحقوقهم العمالية، بمن فيهم النقابيون المستقلون، وأن تلغي سجلاتهم الجنائية وتمنحهم التعويض ورد الاعتبار.

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٦. عقد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورته ٥٩ في الفترة من ١٦ حزيران/ يونيه إلى ٨ تموز/ يوليه ٢٠٢٥، وكان معروضاً أمامه تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، الذي قدّم لمحة عامة عن آخر المستجدات الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان في بيلاروس أثناء الفترة من ١ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ إلى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٢٥. وشدّد التقرير على أنّ العديد من المواطنين البيلاروسيين الذين أُدينوا دون محاكمة عادلة بسبب ممارستهم المشروعة حقوقهم المدنية والسياسية لا يزالون رهن الاحتجاز، بمن فيهم النقابيون المستقلون. وعلى وجه الخصوص، أفاد التقرير بأنه حتى تاريخ ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥، كان ٢٩ نقابياً يقضون عقوبات بالسجن في مستعمرات إصلاحية، في حين فُرضت قيود على حرية نحو ٣٠ نقابياً آخرين بوسائل أخرى. وأيّد التقرير التوصيات التي وُجّهت إلى بيلاروس

---

[١] الخبراء هم: السيدة جينا روميرو، المقررة الخاصة المعنية بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ السيدة ماري لولور، المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ السيد نيلس مويسنيكس، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس؛ السيد بن سول، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب؛ السيدة إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

[٢] يمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان الصحفي على الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/06/belarus-un-experts-alarmed-persisting-violations-trade-unionists-rights.

خلال العام السابق من قبل عدد من الهيئات الدولية المعنية، بما في ذلك لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

٧. وعقد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورته ٦٠ في الفترة من ٨ أيلول/ سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، واستضاف في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥ الحوار التفاعلي مع فريق الخبراء المستقلين المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، الذي قدّم عرضاً شفهياً بشأن آخر المستجدات عن أنشطته. وأعرب الفريق في تقريره عن أسفه لاستمرار ممارسة الاعتقال التعسفي والتعذيب والنفي بحق الأفراد بسبب ممارستهم مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في الحرية النقابية.

٨. وقدّم الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة ٦٠ لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريره بشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان. وأشار التقرير إلى قضية السيد ماكسيم بازنياكو الرئيس بالإنابة لمؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس، الذي وُجّهت إليه تهم "غيابية" بموجب المادة ٣٦١ من قانون العقوبات في جمهورية بيلاروس (الدعوات العلنية إلى اتخاذ إجراءات قد تضر بالأمن القومي، بما في ذلك المناداة بفرض عقوبات). وبحسب المعلومات التي تلقاها مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يبدو من الواضح أنّ الإجراءات القانونية المتخذة ضد السيد بازنياكو، فضلاً عن المضايقات المستمرة التي يتعرض لها أفراد أسرته في بيلاروس، مرتبطة مباشرة بتعاونه مع منظمة العمل الدولية. وأفادت التقارير بأنّ مسؤولين حكوميين قاموا بعدة زيارات إلى منزل والدته البالغة من العمر ٧٥ عاماً، مما تسبب لها في ضائقة نفسية كبيرة. وأفادت حكومة بيلاروس في ردها المذكور في التقرير بأنّ الملاحقة الجنائية للسيد بازنياكو تتعلق بتعاونه المزعوم مع جماعة متطرفة وباتصالاته مع الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مع منظمة العمل الدولية، وأشارت إلى أنّ استجواب الأقارب هو ممارسة معتادة في سير التحقيق. كما تابع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة قضية السيد ألياكساندر ياراشوك،[٣] رئيس مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس وعضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وقضية السيد ليونيد سوداليتكو، وهو ناشط في اتحاد عمال الإذاعة والإلكترونيات في بيلاروس ومحامٍ عمالي أُدين في حزيران/ يونيه ٢٠٢٤ بموجب مواد من قانون العقوبات بشأن "تسهيل أنشطة متطرفة". وبحسب حكومة بيلاروس، فإنّ الادعاءات بأنّ سبب الملاحقة الجنائية للسيد سوداليتكو هو تعاونه مع الأمم المتحدة ادعاءات باطلة وغير صحيحة، كما أنّ الادعاءات بأنّ جو الخوف والقمع والترهيب في البلد يعيق التعاون مع الأمم المتحدة هي ادعاءات متحيزة ولا أساس لها من الصحة.

المعلومات المقدمة من حكومة بيلاروس

٩. في بلاغ مؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٢٥، ورداً على رسالة المكتب التي أبلغت الحكومة بتعيين مبعوث خاص ودعتها إلى التعاون الإيجابي معه، جدّدت الحكومة موقفها المتمثل في أنّ هناك حملة أُطلقت دون مبرر في إطار منظمة العمل الدولية وأساءت إلى سمعة البلد ومارست عليه ضغوطاً غير مبررة. وأعربت الحكومة عن أسفها لرفض البراهين التي قدّمتها بشأن امتثال بيلاروس لاتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وتنفيذ التوصيات المعنية. واعتبرت الحكومة أنّ تقييم منظمة العمل الدولية للوضع في بيلاروس يستند حصراً إلى معلومات مقدّمة من كيانات غير شرعية تعمل خارج البلد وفقاً للمصالح السياسية لدول غير صديقة وبدعم منها. وذكّرت الحكومة بأنها استرعت مراراً وتكراراً الانتباه إلى انعدام الأسس التي تبرر تطبيق المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية على بيلاروس واعتماد القرار الذي دعا إلى عزل البلد؛ فهذا القرار غير منصف ومدفوع بدوافع سياسية ويتعارض مع المبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وفي ضوء ما سبق ونظراً إلى أنّ البتّ في تعيين مبعوث خاص جاء في سياق ذلك القرار أبلغت الحكومة أنها لا تؤيد إنشاء أي آليات إضافية للرصد. وأشارت كذلك إلى أنّ القرارات التمييزية التي سبق أن اعتُمدت في إطار منظمة العمل الدولية قد شكّلت بالفعل خلفية سلبية جداً لتقييم الوضع في البلد إلى درجة أنّ المبعوث الخاص سيكون عاجزاً، من باب أولى، عن معالجة هذه القضية بموضوعية. وأعربت الحكومة عن اقتناعها بأنّ التخلي عن سياسة الضغط غير المنصفة وغير المجدية على بيلاروس يمكن أن يشكّل الأساس اللازم لاستعادة الثقة والحوار البنّاء مع منظمة العمل الدولية بما يخدم مصالح المجتمع البيلاروسي.

١٠. في رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥، أحالت الحكومة تعليقاتها ومعلوماتها بشأن الامتثال للاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨ وتنفيذ توصيات لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية وهيئات الإشراف الأخرى، بالإضافة إلى آرائها بشأن قرار المؤتمر. وتُكرّر الوثيقة المعلومات التي سبق للحكومة أن قدمتها لمجلس الإدارة. وأعربت الحكومة عن أسفها لأنّ هيئات الإشراف لمنظمة العمل الدولية لم تأخذ في الاعتبار حججها، بل اعتمدت على المعلومات التي

[٣] وارد في تقرير الأمين العام لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤: الوثيقة A/HRC/54/6، المرفق الأول.

قدمتها هيكليات غير شرعية لا علاقة لها بجمهورية بيلاروس. وأشارت إلى أنها في ظل هذه الظروف، اضطرت إلى تكرار حججها ومعلوماتها التي سبق أن قدمتها، وطلبت إتاحتها مجدداً لمجلس الإدارة بالتفصيل.[٤]

المعلومات المقدمة من مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس والاتحاد الدولي لنقابات العمال

١١. في بلاغين مؤرخين ١٦ أيلول/ سبتمبر و ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، أفاد كل من مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس والاتحاد الدولي لنقابات العمال بأنه في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥ أُفرج عن السيد ألياكساندر ياراشوك[٥] والسيد هينادز فيادينيتش، نائب رئيس اتحاد عمال الإذاعة والإلكترونيات في بيلاروس، من الاحتجاز. وبحسب المؤتمر، لا يزال الأساس القانوني للإفراج عنهما غير معروف، إلا أنّ ثمة تقارير تفيد بأنّ الإفراج عنهما جاء نتيجة مفاوضات بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والسلطات البيلاروسية. ونُقل السيدان ياراشوك وفيادينيتش عقب الإفراج عنهما مباشرة إلى الحدود بين بيلاروس وليتوانيا. وأكّد مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية والاتحاد الدولي لنقابات العمال أنّ الإفراج عنهما لم يتضمن تبرئتهما ولم يُشكّل اعترافاً من السلطات بالانتهاكات التي ارتُكبت بحقهما. واعتبر المؤتمر أنّ ترحيل القائدين النقابيين إلى ليتوانيا غير قانوني بموجب المادة ٧(١)(د) و(٢)(د) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٢. وأفاد مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس بأنه في اليوم السابق لترحيل السيدين ياراشوك وفيادينيتش جرى نقلهما إلى مركز احتجاز احتياطي في مينسك دون إبلاغهما بترحيلهما الوشيك من البلاد ولا بأساسه القانوني قبل عبورهما الحدود بين بيلاروس وليتوانيا. ولم تطلب السلطات البيلاروسية موافقتهما على مغادرة البلاد أو لم تحصل عليها، وصادرت جوازي سفرهما دون أي أساس قانوني. وفي هذا الصدد، ذكّر المؤتمر بأنّ المرسوم الرئاسي رقم ٢٧٨ الصادر في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ بشأن "إجراءات إصدار الوثائق وتنفيذ المعاملات" ينص على أنه لا يمكن الحصول على جواز سفر بيلاروسي جديد في الخارج. وأفاد المؤتمر والاتحاد الدولي لنقابات العمال بأنّ مصادرة جوازات السفر هي شكل آخر من أشكال القمع ضد السيدين ياراشوك وفيادينيتش، إذ أجبرتهما على المكوث في المنفى ومنعتهما من العودة إلى بيلاروس. علاوة على ذلك، صودرت جميع أدويتهما ومراسلاتهما الشخصية. واعتبر المؤتمر أنّ هذه التدابير تُشكّل في مجملها معاملة لا إنسانية تسببت في معاناة شديدة وعرّضت سلامة القائدين النقابيين الجسدية والنفسية للخطر. وأشار المؤتمر إلى حالتهما الصحية المتدهورة التي تنطوي على مخاطر جسيمة تهدد حياتهما وسلامتهما. علاوة على ذلك، ونظراً إلى حرمانهما من جوازي سفرهما الوطنيين، فإنّ وضعهما من حيث الهجرة في أوروبا يبقى هشاً.

١٣. وقدّم مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس والاتحاد الدولي لنقابات العمال معلومات إضافية بشأن وضع النقابيين الذين يتعرضون للملاحقة الجنائية. وأشارا إلى أنه حتى تاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، كان أكثر من ٧٠ شخصاً من القادة والناشطين في صفوف النقابات العمالية والعمال يخضعون للملاحقة الجنائية، فيما لا يزال ٢١ شخصاً من قادة ونشطاء النقابات قيد السجن أو الاحتجاز،[٦] ومن بينهم:

- السيد ألياكساندر كابشول، الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة ١٥ عاماً بسبب أنشطته النقابية ودفاعه عن حقوق العمال.
- السيدة فولها بريتسيكافا، رئيسة نقابة العمال المستقلة في بيلاروس، التي أُدرجت في قائمة "المتطرفين" بموجب أمر إداري صادر عن وزارة الداخلية في ٢٨ حزيران/ يونيه ٢٠٢٤. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، شدّدت لجنة أمن الدولة في بيلاروس تصنيفها فأدرجتها أيضاً على قائمة "الإرهابيين".
- السيد فاتسلاو أريشكا، محرر صحيفة اتحاد عمال الإذاعة والإلكترونيات الذي اعتُقل في نيسان/ أبريل ٢٠٢٢ ويعاني من حالة صحية حرجة. وخلال فترة سجنه تم تشخيص إصابته بإعتام عدسة العين والزرق وتمزق في الشبكية. ومنذ ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أصبح فاقداً للبصر بشكل تام ويعاني من التهابات جلدية في ساقيه ومن مشاكل في العمود الفقري. وفي ربيع عام ٢٠٢٥، نُقل السيد أريشكا إلى زنزانة عقابية كتدبير تأديبي بسبب فقدانه البصر. وهو خاضع حالياً لنظام أمني مشدد دون الحصول على الأدوية والرعاية الطبية الكافية ودون تسجيل إعاقته رسمياً. ويضطر السيد أريشكا إلى التنقل باللمس بما في ذلك للوصول إلى المرافق الصحية، مما يعرّضه لخطر الإصابة على الدوام؛ فقد سقط مراراً داخل زنزانته وأدى ذلك إلى إصابته بجروح ونزيف.

---

[٤] انظر الملحق الثاني (باللغة الإنكليزية).

[٥] أفادت التقارير بأنّ ذلك جاء قبل أقل من شهرين من تاريخ الإفراج الرسمي المتوقع.

[٦] انظر الملحق.

١٤. وأفاد الاتحاد الدولي لنقابات العمال بأنّ النقابيين المنفيين يساورهم القلق أيضاً بشأن أمنهم الشخصي. وعلى وجه الخصوص، أشار الاتحاد إلى أنّ السيد بازنياكو يواجه تهم "تسهيل أنشطة متطرفة". وقد ترصّد له عناصر الأمن بشكل متكرر في منزل والدته البالغة من العمر ٧٥ عاماً في بيلاروس. وسببت لها زياراتهم المتكررة ضائقة نفسية شديدة. واعتبر الاتحاد أنّ السيد بازنياكو يتعرض للمضايقة بسبب أنشطته النقابية لا غير، بما في ذلك تعاونه مع منظمة العمل الدولية.

١٥. وأشار الاتحاد الدولي لنقابات العمال أيضاً إلى أنّ التخلص من النقابات المستقلة أتاح لاتحاد نقابات العمال في بيلاروس الهيمنة على مشهد علاقات العمل في البلد. وأكّد الاتحاد أنّ اتحاد نقابات العمال في بيلاروس ليس منظمة نقابية مستقلة وذكّر بأنّ أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الاعتماد ولجنة تطبيق المعايير ولجنة الحرية النقابية قد شككوا جدياً في استقلالية هذا الاتحاد. وأشار الاتحاد الدولي لنقابات العمال كذلك إلى القرار الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، الذي نصّ على أنه "لطالما كان اتحاد نقابات العمال في بيلاروس جزءاً لا يتجزأ من الهيكلية الحكومية لنظام لوكاشينكو". كما أفاد الاتحاد الدولي لنقابات العمال بأنّ المرسوم الرئاسي رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢٤ بشأن سجل الموظفين الحكوميين في جمهورية بيلاروس تضمّن إدراج رئيس اتحاد نقابات العمال في بيلاروس ضمن قائمة المسؤولين الحكوميين، مما يدل على العلاقة الوثيقة بين اتحاد نقابات العمال في بيلاروس والحكومة البيلاروسية. علاوة على ذلك، واصلت حكومة بيلاروس الضغط على المنشآت الخاصة لإنشاء نقابات تابعة لاتحاد نقابات العمال في بيلاروس، وهو ما يمثل خرقاً للاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨. وأشار الاتحاد الدولي لنقابات العمال إلى أنّ اتحاد نقابات العمال في بيلاروس لم يقترح إجراء أي حوار بنّاء من أجل معالجة مسألة حلّ النقابات المستقلة وسجن قادتها، مما يؤكد مرة أخرى غياب استقلاليته.

◄ الإجراءات التي اتخذتها الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية

التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء

١٦. في بلاغ مؤرخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (*النمسا وبلجيكا وبلغاريا وكرواتيا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك واستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيرلندا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا ولكسمبرغ ومالطة ومملكة هولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد*)، عن بالغ الأسف لأنّ السلطات البيلاروسية لا تزال مستمرة في عدم الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنّ بيلاروس ما فتئت تتجاهل على نحو ظاهر إرشادات واستنتاجات وتوصيات لجنة التحقيق وهيئات الإشراف ومجلس الإدارة. وواصل الاتحاد الأوروبي إدانته الشديدة لحملات الاضطهاد والترهيب المستمرة التي تستهدف النقابيين المستقلين ومنظمات المجتمع المدني وقوى المعارضة الديمقراطية وجميع فئات المجتمع البيلاروسي الأخرى. كما أدان الاتحاد الأوروبي بشدة أشكال القمع الجديدة مثل المحاكمات الغيابية ونزع الممتلكات وترهيب الأسر، بما في ذلك فصل الأطفال عن أسرهم، وهي ممارسات يرى الاتحاد الأوروبي أنها أدت إلى إسكات الأصوات الحرة في صفوف العمال ونقابات العمال وأعاقت بالكامل ممارسة الحريات المدنية التي تشكل جزءاً أساسياً من الأنشطة النقابية المشروعة. وقد أفضى حلّ النقابات المستقلة إلى تقويض شرعية مؤسسات الحوار الاجتماعي في بيلاروس. كما أنّ الانتخابات المزورة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥ مقترنة بحملات القمع والترهيب ضد المجتمع المدني، بما في ذلك النقابيون، أثّرت بشكل كبير على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبيلاروس. وفي هذا السياق، جدّد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أنه قد أوقف جميع أشكال التعاون الثنائي مع السلطات البيلاروسية تمشياً مع استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، وعزّز دعمه للشعب البيلاروسي والمجتمع المدني. كما ذكّر الاتحاد الأوروبي بأنه اعتمد منذ آب/ أغسطس ٢٠٢٠ عدة جولات من التدابير التقييدية الفردية بحق ٣١٠ أفراد، بمن فيهم السيد ألكسندر لوكاشينكو، و٥٤ كياناً، بما في ذلك عدد من الشركات والأفراد الذين فُرضت عليهم عقوبات صريحة بسبب دورهم في قمع المجتمع المدني و/ أو تسريح العمال المضربين من العمل. وذكّر الاتحاد الأوروبي أيضاً بأنه فرض عقوبات اقتصادية محددة على بيلاروس، شملت قيوداً واسعة النطاق في مجالات التجارة والتمويل والنقل والطاقة وغيرها من القطاعات، فضلاً عن فرض حظر على الأسلحة. وفيما يتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية، أكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنّ نظام اللجوء الأوروبي المشترك يتماشى تماماً مع اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين ويستند إلى التطبيق الكامل والشامل للاتفاقية وضمان عدم إعادة أي فرد إلى مكان يواجه فيه خطر الاضطهاد. وجدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الالتزام بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة لضمان امتثال السلطات البيلاروسية لتوصيات لجنة التحقيق.

١٧. وفي بلاغ مؤرخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أدانت حكومة *أستراليا* بشدة الانتهاكات الجسيمة والمتواصلة لحقوق الإنسان وحقوق العمال في بيلاروس. ولا تزال أستراليا تشعر بقلق بالغ إزاء تجاهل حكومة بيلاروس المستمر لتوصيات لجنة التحقيق وهيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية. ومنذ اعتماد القرار بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية، ما فتئت أستراليا تدعو السلطات البيلاروسية إلى الالتزام الكامل والتعاون التام مع منظمة العمل الدولية لتنفيذ جميع التوصيات المعلّقة. وأشارت أستراليا إلى بياناتها الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ وآذار/ مارس ٢٠٢٥ خلال الدورتين ٣٥٢ و٣٥٣ لمجلس الإدارة، وإلى بيانها المشترك مع كندا واليابان ونيوزيلندا والمملكة المتحدة خلال الدورة ١١٣ لمؤتمر العمل الدولي، الذي أعربت فيه عن أسفها لعدم تحقيق أي تغيير ملموس في القانون والممارسة في بيلاروس منذ عام ٢٠٢٣، بالرغم من التقارير المتعددة التي توثق تدهور أوضاع حقوق الإنسان وحقوق العمال في البلد. وحثّ البيان جميع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على مواصلة اتخاذ جميع التدابير الممكنة بهدف حمل بيلاروس على الامتثال لالتزاماتها. كما أبدت أستراليا شواغلها بشأن بيلاروس في منتديات أخرى متعددة الأطراف، منها: الدورة ٥٩ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث أعربت خلال الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس عن قلقها العميق إزاء التقارير عن استمرار الانتهاكات وسوء المعاملة بحق الأفراد المحتجزين تعسفياً بسبب ممارستهم حقوقهم في حرية الرأي والتعبير والحرية النقابية؛ في الدورة ٦٠ لمجلس حقوق الإنسان، حيث أعربت أثناء الحوار التفاعلي مع فريق الخبراء المستقلين المعني بحقوق الإنسان في بيلاروس عن قلقها العميق واستيائها إزاء التقارير عن وقوع وفيات في المعتقل بين السجناء السياسيين المحتجزين تعسفياً في بيلاورس. وفيما يتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية، كررت أستراليا التزامها بالتزاماتها الدولية بموجب الصكوك المعنية وأكّدت أنها لم تقم بإعادة أي شخص إلى بلده الأصل الذي يواجه فيه خطراً حقيقياً بالتعرض للاضطهاد أو التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحرمان التعسفي من الحياة أو تنفيذ عقوبة الإعدام. وأقرّت أستراليا بأنّ العديد من المواطنين البيلاروسيين اضطروا إلى مغادرة بلادهم بسبب المضايقات والاضطهاد؛ وعليه، فإنّ النقابيين والمدافعين البيلاروسيين عن حقوق الإنسان الذين يلتمسون الحماية في أستراليا قد يُمنحون حماية دائمة بشرط استيفائهم معايير التأشيرة المعنية. كما يتيح برنامج التأشيرات الأسترالي إمكانية إعفاء المتقدمين من شرط امتلاك جواز سفر صالح في ظروف معينة. وأشارت أستراليا كذلك إلى أنها اتخذت إجراءات تقييدية بحق بيلاروس، بما في ذلك عقوبات تجارية وعقوبات محددة الأهداف رداً على دعمها للأعمال العسكرية الروسية في أوكرانيا، وأنها تواصل الحد من التعاون الثنائي مع بيلاروس ولا تتعامل معها إلا في الحالات التي تقتضيها مصالحها الوطنية الأساسية. وأخيراً، أفادت أستراليا بأنّ وزارة الاستخدام وعلاقات مكان العمل الأسترالية أحالت المراسلات الواردة من منظمة العمل الدولية بشأن انتهاكات الحرية النقابية في بيلاروس إلى شريكيها الاجتماعيين، وهما غرفة التجارة والصناعة في أستراليا والمجلس الاسترالي لنقابات العمال.

١٨. وفي بلاغ مؤرخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أفادت حكومة *النمسا* بأنّ الوزارات الاتحادية المعنية ومنها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والرعاية وحماية المستهلك الاتحادية قد أجرت مشاورات مع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل المعنية في النمسا، وأنّ قرار المؤتمر قد أُحيل إلى غرفة التجارة النمساوية واتحاد الصناعة النمساوي واتحاد نقابات العمال في النمسا والغرفة الاتحادية للعمل والمؤتمر الرئاسي لغرف الزراعة النمساوية والغرفة النمساوية للعمال الزراعيين. وفي حين أقرّت النمسا باستمرار وجود بعض الشركات النمساوية في بيلاروس، إلّا أنها أشارت إلى أنّ وجودها يتيح فرصة لتعزيز ثقافتها المؤسسية (مثل الامتثال لتشريعات العمل وساعات العمل والأجور والتواصل وتجهيزات مكان العمل) وبالتالي استثارة الوعي في صفوف السكان المحليين بشأن أسلوب تصرف أصحاب العمل بإنصاف. وقد حثّت سفارة النمسا في مينسك خلال المحادثات في وزارة الخارجية البيلاروسية على الإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم النقابيون.

١٩. وفي بلاغ مؤرخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أعربت حكومة *كندا* عن بالغ قلقها إزاء الانتهاكات المستمرة والجسيمة لحقوق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية في بيلاروس، ومنها التهديد والمضايقات والاعتقالات غير القانونية والاحتجاز والتعذيب فضلاً عن الهجمات على النقابات الحرة والمستقلة. وأشارت إلى بياناتها الفردية أو المشتركة في مختلف دورات مجلس الإدارة ولجنة تطبيق المعايير، إذ حثّت باستمرار السلطات في بيلاروس على وقف استخدام العنف الشديد لقمع الاحتجاجات والإضرابات السلمية ووضع حد لاعتقال وسجن وتعذيب العمال المحتجزين واتخاذ إجراءات فورية لاستعادة الحق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، سواء في القانون أم في الممارسة. وأعربت كندا عن أسفها لملاحظة أنه بعد قرابة عقدين من الجهود المستمرة التي بذلتها منظمة العمل الدولية للتعاون مع سلطات بيلاروس من أجل تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، لم يتحسن الوضع في بيلاروس بل ازداد سوءاً، مما يدل بشكل صارخ على عدم احترام بيلاروس لنظام الإشراف في منظمة العمل الدولية ولالتزاماتها بموجب دستور منظمة العمل الدولية. وفي حين تدرك كندا أنّ المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية هي آلية الملاذ الأخير ذات الطبيعة الاستثنائية، فإنها تؤيد استخدامها في هذه الحالة لأنّ مسؤولية منظمة العمل الدولية هي استخدام جميع الوسائل المتاحة أمامها لضمان احترام حقوق العمال والامتثال لتوصيات اللجنة. وأشارت كندا إلى أنّ علاقتها مع بيلاروس كانت محدودة بالأحرى

حتى قبل اعتماد قرار المؤتمر، لأنّ البلد يُعتبر أحد آخر الأنظمة الاستبدادية في أوروبا. وتقلصت علاقتها المتواضعة أصلاً مع بيلاروس إلى الحد الأدنى بشكل أساسي بعد: "١" حملة القمع التي مارسها نظام لوكاشينكو في أعقاب انتخابات عام ٢٠٢٠ التي لم تكن حرة ولا نزيهة؛ "٢" قيام بيلاروس باختطاف رحلة Ryanair رقم ٤٩٧٨ بشكل غير قانوني في عام ٢٠٢١؛ "٣" مشاركة بيلاروس النشطة في الغزو الروسي لأوكرانيا. وذكرت كندا أنها أدانت نظام لوكاشينكو في مناسبات متعددة بسبب قمعه العنيف لأي نوع من المعارضة المستشفّة، بما في ذلك الصحفيون والناشطون في مجال حقوق الإنسان والفنانون ونقابات العمال ووسائل الإعلام المستقلة وأحزاب المعارضة، وكذلك بسبب مشاركته في الغزو الروسي لأوكرانيا. وعلى سبيل المثال، في ٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٥، أصدرت أستراليا وكندا والمملكة المتحدة بياناً مشتركاً أدانت فيه بشدة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في بيلاروس، ودعت السلطات البيلاروسية إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين ووضع حد لحملة القمع التي تشنها. واعتباراً من أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، فرضت كندا عقوبات على ٢٣١ فرداً و٨٩ كياناً إلى جانب العقوبات الاقتصادية التي كانت قد فرضتها. وشملت قائمة الأفراد الخاضعين للعقوبات كبار المسؤولين، بمن فيهم السيد ألكسندر لوكاشينكو وأفراد أسرته والنخب المالية وأعضاء الأقلية الحاكمة وأفراد أسرهم وشركاء وكيانات في قطاعات الطاقة والدفاع والمال؛ كما مُنع الأفراد الخاضعون للعقوبات بموجب لوائح التدابير الاقتصادية الخاصة (بيلاروس) من دخول الأراضي الكندية. وأشارت كندا إلى أنها سحبت وضع "الدولة الأولى بالرعاية" من بيلاروس، وبدأت في تطبيق تعرفة جمركية بنسبة ٣٥ في المائة على جميع الواردات من بيلاروس بالاقتران مع حظر تصدير جميع المواد المدرجة في قائمة السلع والتكنولوجيا الخاضعة للقيود وبعض التكنولوجيات المتقدمة وبعض السلع الفاخرة والسلع التي يمكن استخدامها في تصنيع الأسلحة. وأكدت كندا التزامها بمواصلة تطبيق التدابير الاقتصادية على بيلاروس. وحثّت كندا بقوة المكتب ومديره العام على مواصلة رصد الوضع في بيلاروس وتقاسم أية تطورات جديدة مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية من خلال دورات مجلس الإدارة والجلسات الخاصة للجنة تطبيق المعايير. كما طلبت من المكتب إبلاغ ودعوة المنظمات الدولية الأخرى إلى اتخاذ أي إجراء مناسب، في حدود ولايتها، لحث سلطات بيلاروس على الامتثال لالتزاماتها الدولية.

٢٠. وفي بلاغ مؤرخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، جدّدت حكومة *غواتيمالا* التزامها بنظام الإشراف التابع لمنظمة العمل الدولية باعتباره وسيلة لتقوية آليات الحوار الثلاثي من أجل تعزيز الحرية النقابية وحمايتها واحترامها. وأفادت غواتيمالا بأنها دعت في ٨ و١٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٥ الهيئات المكونة المنضمّة إلى اللجنة الوطنية الثلاثية المعنية بعلاقات العمل والحرية النقابية إلى تقديم آرائها وملاحظاتها في إطار متابعة قرار المؤتمر.

٢١. وفي بلاغ مؤرخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، أفادت حكومة *موريشيوس* بأنه لا يوجد أي اتفاق ثنائي أو مذكرة تفاهم تتعلق بالعمل بين موريشيوس وبيلاروس.

٢٢. وفي بلاغ مؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أفادت حكومة *مملكة هولندا* بأنها تؤيد بلاغ الاتحاد الأوروبي، وأشارت إلى أنها تواصل الحد من اتصالاتها مع السلطات البيلاروسية. وتقوم مملكة هولندا باستعراض هذه الاتصالات بشكل مستمر لضمان عدم تمكن السلطات البيلاروسية من استغلال هذا التواصل مع مملكة هولندا بهدف استدامة أو زيادة انتهاكات حقوق العمال، لا سيما فيما يتعلق بالحرية النقابية. وفي الوقت نفسه، تواصل مملكة هولندا التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس ودعم المجتمع المدني البيلاروسي ووسائل الإعلام المستقلة ونقابات العمال المستقلة والقوى الديمقراطية في بيلاروس. وقد دعت مملكة هولندا السلطات البيلاروسية علناً على مستوى علاقتها الثنائية معها وضمن الاتحاد الأوروبي إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن السجناء السياسيين، بمن فيهم النقابيون. وفي هذا الصدد، تعهدت مملكة هولندا بأن تواصل إلى جانب الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس، بما في ذلك من خلال التدابير التقييدية. كما أدرجت مملكة هولندا مسألة انتهاكات حقوق العمال المتعلقة بالحرية النقابية على جدول أعمال الاجتماعات الثلاثية مع شركائها الاجتماعيين. وفيما يتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية، أشارت مملكة هولندا إلى أنّ وزارة الخارجية نشرت في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١ تقريراً إعلامياً عن بيلاروس للمرة الأولى، مما دفع وزير الهجرة إلى تنفيذ سياسة لجوء خاصة بكل بلد إزاء بيلاروس. وقد أطلع وزير الهجرة البرلمان على آخر مستجدات هذا الموضوع في ١٢ أيار/ مايو ٢٠٢٢، وأفضى ذلك إلى اتخاذ قرار بتصنيف أعضاء المعارضة والنشطاء السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يوجهون انتقادات كبيرة للسلطات البيلاروسية على أنهم "فئات معرضة للخطر" يحتمل أن تستهدف بالعنف والاضطهاد. وفي هذا الصدد، أوضحت مملكة هولندا أنّ دائرة الهجرة والتجنيس الهولندية قد تعتبر النقابيين المستقلين من فئة "النشطاء السياسيين" حسب حالة كل منهم، استناداً إلى تقييم مناسب للمخاطر واحتراماً لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

٢٣. وفي بلاغ مؤرخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، أفادت حكومة *النيجر* بأنّ العلاقات الثنائية بين النيجر وبيلاروس لا تزال مستقرة، لكنها لا تشمل أي قطاع رئيسي. وأعربت النيجر عن إيمانها الراسخ بأنه يمكن إيجاد حلول لمشاكل العمال من خلال التواصل والحوار الاجتماعي الصادق والبنّاء بين مختلف أصحاب المصلحة. وعليه، دعت النيجر المكتب إلى

مواصلة تقديم الدعم للهيئات الثلاثية في بيلاروس عن طريق توفير المساعدة التقنية، بهدف مساعدتها على تجاوز وتذليل الصعوبات الداخلية التي تعيق التنفيذ الفعّال للاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨.

٢٤. وفي بلاغ مؤرخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أعربت حكومة *النرويج* من خلال اللجنة الثلاثية النرويجية المكلّفة بالمسائل المتعلقة بمنظمة العمل الدولية عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق العمل الأساسية في بيلاروس. وفي حين رحّبت النرويج بالإفراج عن عدد من السجناء السياسيين في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، بمن فيهم السيد ياراشوك والسيد فيادينيتش، أعربت في الوقت ذاته عن أسفها الشديد لعدم اتخاذ السلطات البيلاروسية أي خطوات ملموسة نحو التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة التحقيق. وذكرت النرويج أنّ الوضع العام في بيلاروس لا يزال خطيراً، مع حلّ النقابات المستقلة واستمرار سجن العديد من قادة وأعضاء نقابات العمال والقمع المنهجي للحقوق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، مما يشكل انتهاكات جسيمة وغير مقبولة لالتزامات البلد الدولية. وعليه، حثّت النرويج السلطات البيلاروسية على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة، وعلى وجه الخصوص ما يلي: أ) الإفراج الفوري عن جميع قادة وأعضاء النقابات المسجونين وإيقاف جميع الملاحقات القضائية القائمة على المشاركة النقابية أو لأسباب سياسية؛ ب) إعادة الحق في إنشاء نقابات العمال المستقلة وتمكينها من العمل بحرية ودون تدخل؛ ج) الحرص على إجراء حوار اجتماعي حقيقي وفقاً للمعايير الدولية؛ د) ضمان الحق في محاكمة عادلة وتوفير الدفاع القانوني المستقل لجميع المتهمين، بما في ذلك إمكانية الحصول على المساعدة القانونية الدولية عند الاقتضاء؛ هـ) القبول ببعثة ثلاثية تابعة لمنظمة العمل الدولية والسماح لخبراء طبيين دوليين مستقلين بزيارة النقابيين المحتجزين؛ و) التعاون الكامل مع المبعوث الخاص إلى بيلاروس والخوض في إجراءات المتابعة الدولية، بما في ذلك ضمن منظومة الأمم المتحدة. كما ذكّرت النرويج بأنّ المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية تُلزم جميع الدول الأعضاء بأن تتخذ إجراءات حين ترفض أي حكومة تنفيذ توصيات لجنة التحقيق. وفي هذا الصدد، جدّدت النرويج التزامها بمواصلة رصد الوضع في بيلاروس عن كثب استعداداً لدعم جهود بيلاروس في إعادة إرساء احترام الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية وتحقيق العمل اللائق للجميع.

٢٥. وفي بلاغ مؤرخ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٢٥، جدّدت حكومة *بولندا* تأكيد التزامها بضمان المتابعة الفعالة لقرار المؤتمر، وأعربت عن اقتناعها بأنّ مشاركة المجتمع الدولي المستمرة والمنسقة، بما في ذلك الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، هي أمر لا غنى عنه من أجل التصدي الفعّال للقمع الذي تتعرض له النقابات المستقلة وأعضاؤها وقادتها وللانتهاكات المستمرة للحرية النقابية في بيلاروس. وقد برزت الحاجة إلى مثل هذا التحرك في حدثين جانبيين ركّزا على وضع الحرية النقابية في بيلاروس، انعقدا على هامش الدورة ٣٥٣ لمجلس الإدارة والدورة ١١٣ لمؤتمر العمل الدولي ونظمتهما بشكل مشترك بولندا وفرنسا وألمانيا ومملكة هولندا. وقد أظهر هذان الحدثان الجانبيان تصميم المجتمع الدولي على ضمان عدم تجاهل أو تطبيع الانتهاكات التي حددتها لجنة التحقيق، وساهما في تبادل المعلومات والشهادات وشجّعا على اتخاذ تدابير سياسية وعملية لدعم المجتمع المدني البيلاروسي في الخارج فضلاً عن المواطنين البيلاروسيين الذين لا يزالون يعيشون داخل البلد. وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة على المستوى الوطني، أفادت بولندا بأنّ فريق العمل المعني بالشؤون الدولية التابع لمجلس الحوار الاجتماعي عقد جلسة خاصة في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٢٥ خُصّصت بالكامل لمتابعة تنفيذ قرار المؤتمر بشأن بيلاروس، وقد شارك فيها ممثلون عن مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس. كما جرى إطلاع الشركاء الاجتماعيين البولنديين على إمكانية إبلاغ منظمة العمل الدولية بشكل فردي بالإجراءات التي اتخذتها منظماتهم؛ واقتُرح عقد اجتماعات ثلاثية رفيعة المستوى وتقديم تقارير إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشأن التقدم المحرز.

٢٦. وفي بلاغ مؤرخ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٢٥، شددت حكومة *الاتحاد الروسي* مجدداً على أنه لا توجد أية مبررات لتفعيل المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن بيلاروس، وأنّ النظر في قضية بيلاروس ضمن إطار مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي يشوبه تحيّز سياسي ونوايا عدائية تجاه بيلاروس. وأشارت إلى أنّ الاتهامات الموجهة إلى بيلاروس استندت إلى حد كبير إلى تقارير منظمات غير حكومية غربية وكيانات مثل مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس، لا تمثل العمال البيلاروسيين وتحولت إلى أداة سياسية لزعزعة الاستقرار في البلد. وأعربت حكومة الاتحاد الروسي عن أسفها إزاء المطالبات بالإفراج عن النقابيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن بموجب إدانات جنائية، وجدّدت قلقها من التأثير السلبي المترتب على ولاية منظمة العمل الدولية من جرّاء تسييس قضية بيلاروس.

٢٧. وفي بلاغ مؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أعربت حكومة *السويد* عن قلقها العميق إزاء القمع الممنهج الذي يستهدف جميع فئات المجتمع البيلاروسي، وأشارت إلى أنها حدّت من علاقاتها الثنائية مع حكومة بيلاروس. وأوضحت أنّ الدعم المالي السويدي المقدم إلى بيلاروس موجه حصراً إلى الجهات التي تسهم في التنمية الديمقراطية وزيادة الانفتاح وتعزيز احترام حقوق الإنسان، تمشياً مع استراتيجية السويد بشأن التعاون الإصلاحي مع أوروبا الشرقية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧. كما أفادت أنّ الوكالة السويدية الدولية للتعاون الإنمائي لا تتعاون مع الجهات الحكومية في بيلاروس.

٢٨. وفي بلاغ مؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أفادت حكومة *المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية* بأنها أجرت استعراضاً شاملاً لعلاقاتها الثنائية مع بيلاروس كي تضمن عدم تسهيل انتهاكات حقوق العمال أو التغاضي عنها.

ورداً على تصاعد القمع في بيلاروس بعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠ ودعمها الأعمال العسكرية الروسية في أوكرانيا، قلّصت المملكة المتحدة حجم عملها مع بيلاروس وأدانت مراراً وتكراراً انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التجمع، ودعت إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين البيلاروسيين، بمن فيهم ما لا يقل عن ١٦ نقابياً مستقلاً. وبعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٥ في بيلاروس، انضمت المملكة المتحدة إلى حكومات أخرى في إدانة عمليات القمع والاعتقالات التعسفية وقمع المجتمع المدني البيلاروسي، التي جعلت الانتخابات غير حرة وغير نزيهة. وقد دأبت المملكة المتحدة بانتظام على الإعراب عن شواغلها بشأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في منتديات متعددة الأطراف، بما في ذلك في المجلس الوزراي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، أدانت السلطات البيلاروسية بشدة بسبب القمع السياسي واسع النطاق والتعذيب المنهجي والمعاملة اللاإنسانية للمحتجزين وتفكيك الحيز المدني والاضطهاد العابر للحدود للنشطاء المنفيين. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، شاركت المملكة المتحدة في رعاية ولايات المساءلة، بما في ذلك ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، وشاركت في الحوار التفاعلي معه خلال الدورة ٥٩ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأدرجت المملكة المتحدة في إطار نظامها للعقوبات المستهدفة أكثر من ٢٠٠ فرد بيلاروسي و١٢ كياناً بموجب أطرها المتعلقة بالعقوبات المفروضة على انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس وروسيا وعلى الصعيد العالمي. كما واصلت سفارة المملكة المتحدة في بيلاروس عملها النشط في رصد حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، بما في ذلك حضور المحاكمات والتواصل مع أسر السجناء السياسيين وإثارة القضايا الفردية بشكل مباشر مع السلطات البيلاروسية. وفيما يتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية، أشارت المملكة المتحدة إلى أنّ جميع حالات تسليم النقابيين المنفيين اضطراراً والممنوعين من العودة إلى بيلاروس كانت خاضعة لقانون التسليم البريطاني لعام ٢٠٠٣، الذي يوجب على المحاكم البريطانية تقييم ما إذا كان التسليم يتوافق مع حقوق الإنسان العائدة للفرد. وأكدت المملكة المتحدة أنّ النقابيين الذين يواجهون الاضطهاد ويحملون جوازات سفر بيلاروسية منتهية الصلاحية يمكنهم التقدم بطلب للحصول على وثائق سفر بريطانية عبر الموقع الإلكتروني GOV.UK مما يتيح لهم السفر الدولي دون الحاجة إلى العودة إلى بيلاروس.

بلاغات من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الوطنية

٢٩. في بلاغين مؤرخين ٢ تموز/ يوليه و٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، أعرب اتحاد نقابات العمال في بيلاروس عن قلقه إزاء الانحياز السياسي الذي طغى على النظر في قضية بيلاروس خلال الدورة ١١٣ لمؤتمر العمل الدولي. وأفاد الاتحاد بأنّ بيلاروس حققت عدة أهداف هامة في المجالين الاجتماعي والعمالي (من بينها بلوغ أدنى مستويات البطالة والعمالة غير المنظمة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل جميع المواطنين) وذلك بفضل الجهود المشتركة التي بذلها الشركاء الاجتماعيون في البلد. وقد رفض الاتحاد الادعاءات الزاعمة بافتقاره إلى استقلاليته، مشيراً إلى كونه أكبر رابطة لنقابات العمال في بيلاروس ويضم في عضويته ١٥ نقابة عمال فرعية ويمثل نحو ٤ ملايين شخص، أي ما يعادل نسبة ٩٠ في المائة تقريباً من العمال في البلد. وفيما يتعلق بالجلسة الخاصة للجنة تطبيق المعايير، رأى الاتحاد أنّ عدم مراعاة الأدلة التي قدمتها بيلاروس أدى إلى صدور قرار استند إلى تصريحات ذات دوافع سياسية صادرة عن مجموعة من الدول الغربية وعدد من الهيكليات النقابية. وعليه، أصرّ الاتحاد على إلغاء القرار المتعلق بالتدابير المتخذة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية وجميع التدابير الأخرى الرامية إلى حمل بيلاروس على الامتثال لتوصيات لجنة التحقيق. كما قدّم الاتحاد معلومات مفصّلة عن الأنشطة التي قام بها خلال عام ٢٠٢٥ دعماً لأعضائه.

٣٠. وفي بلاغ مؤرخ ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٥، أعربت الغرفة الاتحادية للعمل في النمسا عن تأييدها القوي للإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ قرار المؤتمر. وأشارت إلى أنه بالرغم من الانخفاض الحاد في حجم استثمارات الشركات النمساوية في بيلاروس خلال العامين الماضيين وانسحاب بعض الشركات النمساوية نتيجة للعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي، فإنّ النمسا لا تزال واحدة من أهم شركاء الاستثمار الغربيين في بيلاروس، إذ بلغ إجمالي الاستثمارات ٥٠٩ مليون يورو في عام ٢٠٢٤. وأشارت الغرفة الاتحادية للعمل إلى أنّ فعالية العقوبات بدأت تزول على ما يبدو، لا سيما وأنّ الناتج المحلي الإجمالي في بيلاروس قد شهد نمواً خلال العامين الماضيين بسبب إعادة توجيه التجارة الخارجية البيلاروسية نحو روسيا وبلدان أخرى بمساعدة روسيا. وشدّدت الغرفة على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة نظراً إلى أنّ بيلاروس هي من بين البلدان العشرة في العالم التي تسود فيه أسوأ ظروف العمل، وفقاً لمؤشر الحقوق العالمي لعام ٢٠٢٥ الصادر عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال. وأضافت أنه بالرغم من الإفراج عن عدد من النقابيين البيلاروسيين، لا يزال العديد منهم قيد الاحتجاز وليس من المتوقع الإفراج عنهم. وعليه، جدّدت الغرفة دعوتها للحكومة الفيدرالية إلى الالتزام بوضوح بسياسة تجارية خارجية تحمي حقوق الإنسان بشكل فعّال ومستدام. وأكدت بوجه خاص على لزوم تنفيذ التوجيه الأوروبي بشأن سلاسل التوريد والإمداد وقانون سلاسل التوريد والإمداد في النمسا بغية ضمان امتثال الشركات لالتزاماتها بشأن العناية الواجبة بهدف منع أو تقليص أي مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في انتهاكات حقوق الإنسان أو حقوق العمل في بيلاروس.

٣١. وفي بلاغ مؤرخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أعرب المجلس الوطني للعمل في بلجيكا عن الشواغل نفسها التي أعربت عنها الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بشأن الانتهاكات الجسيمة والمتكررة التي ترتكبها حكومة بيلاروس وأكّد دعمه الكامل لجميع التدابير - سواء على المستوى الوطني أم الدولي - التي قد تراها الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية مفيدة في حثّ السلطات البيلاروسية على احترام التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق العمل. وأيّد المجلس اتخاذ تدابير فعالة ومحددة الأهداف بحق المسؤولين عن هذه الانتهاكات، على النحو الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي خلال الدورة ١١٣ لمؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٢٥. بيد أنه شدّد على ضرورة تجنّب التدابير التي تؤثر سلباً على السكان والتركيز على الإجراءات التي تضمن سبل عيش مستدامة في ظل ظروف عمل لائقة. كما أكّد المجلس على أهمية الاستمرار في دعم المجتمع المدني البيلاروسي وركّز على ضرورة تنسيق التدابير المتخذة. ورحّب بتعيين المبعوث الخاص إلى بيلاروس وبالتعاون القائم بين منظمة العمل الدولية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل إنشاء فريق عمل لتنسيق الجهود الرامية إلى حمل بيلاروس على تنفيذ توصيات لجنة التحقيق وهيئات الإشراف الأخرى.

٣٢. وفي بلاغ مؤرخ ٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٥، أفاد الاتحاد العام لعمال مالطة بأنّ جمهورية مالطة ملتزمة بحماية ودعم أي نقابي بيلاروسي عبر السبل القانونية والإدارية المناسبة تمشياً مع مبدأ عدم الإعادة القسرية، وتعهّد بتقديم المساعدة القانونية والإنسانية للنقابيين البيلاروسيين الذين يلتمسون الحماية أو المساعدة في مالطة، بما في ذلك التنسيق مع السلطات المالطية المختصة في الحالات التي يواجه فيها هؤلاء المواطنون البيلاروسيون عراقيل إدارية بسبب عدم حيازتهم وثائق سفر صالحة أو بسبب ملاحقتهم.

٣٣. وفي بلاغ مؤرخ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أعرب الاتحاد العام لعمال النيجر عن أسفه الشديد إزاء الانتهاك الصارخ للحريات الأساسية والحقوق النقابية في بيلاروس وطالب السلطات البيلاروسية بما يلي: وضع حد فوري للقمع الذي تتعرض له نقابات العمال المستقلة؛ وقف التدخل في عمل نقابات العمال وقرارات قادتها؛ تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن هيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية والداعية إلى احترام الحقوق النقابية؛ إعادة الحريات النقابية؛ الإفراج غير المشروط عن جميع النقابيين المسجونين. وفي هذا الصدد، دعا الاتحاد حكومة النيجر إلى التعاون مع منظمة العمل الدولية من أجل حمل سلطات بيلاروس على احترام أحكام الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨ احتراماً كاملاً، وإلى استخدام جميع الوسائل القانونية والدبلوماسية التي تكفل المتابعة الفعالة لتنفيذ قرار المؤتمر.

٣٤. وفي بلاغ مؤرخ ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٢٥، أعرب الاتحاد الوطني لنقابات عمال النيجر عن شواغله بشأن أساليب اختيار البلدان الخاضعة لإجراءات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي بدا في بعض الأحيان أنها تستند إلى اعتبارات سياسية أو جيوستراتيجية على حساب مبادئ الحياد والإنصاف والشمولية التي يتعين أن تحكم عمل منظمة العمل الدولية. ورأى الاتحاد أنه من غير المقبول أن تتمكن بعض البلدان المسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق العمال من الإفلات من أي شكل من أشكال المسؤولية في حين تُستهدف بلدان أخرى بشكل منهجي لأسباب لا علاقة لها بولاية منظمة العمل الدولية. وفيما يتعلق بموضوع بيلاروس، شدّد الاتحاد على وجوب أن يكون أي مقرر أو قرار يصدر عن منظمة العمل الدولية مستنداً بصورة حصرية إلى وقائع مثبتة بموضوعية ويمكن التحقق منها، وأن يكون موجهاً نحو حماية حقوق العمال وتعزيز الحوار الاجتماعي دون أي توظيف سياسي. ودعا الاتحاد إلى إجراء تقييم متوازن وعادل وغير تمييزي لجميع حالات انتهاك الحقوق النقابية في مختلف أنحاء العالم، وإلى الحفاظ على نزاهة ومصداقية منظمة العمل الدولية في دورها بصفتها مستأمنة على قانون العمل الدولي.

٣٥. وفي بلاغ مؤرخ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أعرب اتحاد نقابات العمال في النيجر عن بالغ استيائه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس بالرغم من القرارات والمقررات التي اعتُمدت بهدف تحسين الوضع، بما في ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي حدد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس. ورأى الاتحاد أنّ الوضع في بيلاروس يبرّر بالتأكيد اللجوء إلى المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية؛ غير أنه يتعيّن استخدام جميع سبل الحوار الاجتماعي لمساعدة حكومة بيلاروس على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان ولدعم المجتمع المدني البيلاروسي.

◄ متابعة خطة العمل المتعلقة بتنفيذ قرار المؤتمر واستنتاجات لجنة تطبيق المعايير

٣٦. أشرف المبعوث الخاص إلى بيلاروس، السيد ليليو بينتيس كوريا، عقب تعيينه في ١٤ حزيران/ يونيه ٢٠٢٥ على الأنشطة الكفيلة بأن تنفذ حكومة بيلاروس توصيات لجنة التحقيق بصورة سريعة وفعالة. وتحقيقاً لهذا الغرض، أتيحت له الفرصة للتواصل مع أصحاب المصلحة التالين:

- ممثلون عن مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس، بمن فيهم السيد ياراشوك؛

- ممثل عن حركة "رابوتشي روخ" (حركة العمال)؛
- رئيس جمعية الأعمال البيلاروسية في الخارج؛
- ممثلون عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال؛
- المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس؛
- فريق الخبراء المستقلين المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس؛
- موظفون من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
- رئيس ولاية بريمن الاتحادية؛
- رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية.

٣٧. وسيقدم المبعوث الخاص تقريراً شفوياً لمجلس الإدارة حول آخر مستجدات أنشطته.

٣٨. وبالاستناد إلى العمل المنفذ في عام ٢٠٢٥، سيجري تمديد ولاية المبعوث الخاص طوال عام ٢٠٢٦. وفي هذا الصدد، ترد في الملحق الثالث تقديرات مالية للميزانية المطلوبة التي ستشمل أيضاً المساعدة الإدارية والقانونية اللازمة للسير الفعال لعمل المبعوث. وسيواصل المبعوث في إطار ولايته السعي إلى التعاون مع حكومة بيلاروس وجميع الشركاء الاجتماعيين، بمن فيهم أولئك المذكورون في توصيات لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية بهدف: (أ) زيارة النقابيين المحتجزين، (ب) تسهيل إطلاق سراحهم، (ج) استكشاف السبل للاعتراف بمؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس كي يتمكن من التعاون مجدداً مع المجلس الوطني المعني بقضايا العمل والشؤون الاجتماعية والمجلس الثلاثي.

٣٩. وسيواصل المكتب والمبعوث الخاص التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والكيانات الدولية المعنية الأخرى بهدف ضمان العمل المنسق والمشترك الهادف إلى حمل حكومة بيلاروس على تنفيذ توصيات لجنة التحقيق وهيئات الإشراف الأخرى التابعة لمنظمة العمل الدولية، وتحديداً التوصية رقم ٨ فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان نزاهة واستقلال القضاء وإدارة العدالة. وعلى وجه الخصوص، سيُواصل المبعوث الخاص التعاون مع المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة ممن لديهم ولايات قطرية أو مواضيعية، من خلال عقد اجتماعات منتظمة معهم لتبادل المعلومات بشأن وضع الحقوق النقابية في البلد واستكشاف سبل إضافية لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ توصيات منظمة العمل الدولية.

٤٠. وسيواصل المكتب استقاء المعلومات من الهيئات المكونة للمنظمة - الحكومات وأصحاب العمل والعمال - بشأن التدابير المتخذة من أجل ضمان متابعة قرار المؤتمر متابعة فعالة وسيقدمها إلى مجلس الإدارة.

◄ مشروع القرار

٤١. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) لاحظ بقلق متزايد المعلومات الواردة في الوثيقة GB.355/INS/8(Rev.1) وأنّ حكومة بيلاروس لم تقدم مرة أخرى أي معلومات جديدة بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق والتوصيات اللاحقة لهيئات الإشراف؛

(ب) دعا الحكومة إلى مراجعة موقفها والتعاون الكامل مع المبعوث الخاص؛

(ج) مع ملاحظة إطلاق سراح السيد ياراشوك والسيد فيادينيتش، لاحظ بقلق بالغ ترحيلهما القسري ومصادرة جوازي سفرهما ووقف دفع معاشهما التقاعدي وحث الحكومة، من دون مزيد من التأخير، على:

"١" إعادة جوازي سفر السيد ياراشوك والسيد فيادينيتش؛

"٢" إعادة دفع معاشهما التقاعدي؛

(د) طلب مجدداً من حكومة بيلاروس إلى توافق بشكل عاجل على ما يلي:

"١" بعثة إنسانية دولية كي تضمن أن يتمكّن أطباء مستقلون من زيارة جميع النقابيين المسجونين من أجل تقييم حالتهم الصحية وتقديم المساعدة الطبية لهم، حسب مقتضى الحال؛

"٢" بعثة ثلاثية تابعة لمنظمة العمل الدولية بهدف تقييم الوضع وزيارة أعضاء نقابات العمال المسجونين أو المحتجزين؛

(ه) حثّ حكومة بيلاروس على تقديم جميع المعلومات إلى المدير العام بشأن الخطوات التدابير الملموسة المتخذة في هذا الصدد عقب الدورة ٣٥٥ لمجلس الإدارة بحلول ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦ لإحالتها إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٥٦ (آذار/ مارس ٢٠٢٦)؛

(و) يسترعي انتباه لجنة أوراق الاعتماد في الدورة ١١٤ لمؤتمر العمل الدولي (٢٠٢٦) إلى المعلومات الواردة في الوثيقة GB.355/INS/8(Rev.1)؛

(ز) أيد تجديد المدير العام لتعيين المبعوث الخاص إلى بيلاروس لعام ٢٠٢٦ بالولاية الموضحة في الوثيقة GB.355/INS/8(Rev.1) ووافق على الترتيبات المالية المقابلة (الملحق الثالث بهذه الوثيقة) وفي هذا الصدد دعا المدير العام إلى النظر في كافة الطرائق المحتملة، بما في ذلك دعوة الهيئات المكونة، إلى تسهيل تنفيذ ولاية المبعوث الخاص؛

(ح) طلب من المبعوث الخاص أن يقدم تقريراً إلى الدورة ٣٥٦ (آذار/ مارس ٢٠٢٦) لمجلس الإدارة وأن يقدم كذلك كافة المعلومات ذات الصلة في الجلسة الخاصة الثالثة للجنة تطبيق المعايير بشأن تطبيق بيلاروس لاتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)؛

(ط) دعا الهيئات المكونة للمنظمة ـ الحكومات وأصحاب العمل والعمال ـ إلى مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المتابعة الفعالة لقرار المؤتمر بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية فيما يخص بيلاروس، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات ثلاثية وطنية رفيعة المستوى بهدف تقييم الجهود وتكثيفها وضمان احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية (الفقرة ٢(ب) من القرار) وتقديم تقرير حول هذا الموضوع إلى المدير العام بغية إحالته إلى مجلس الإدارة؛

(ي) طلب من المدير العام إعداد تقرير محدث للدورة ٣٥٦ (آذار/ مارس ٢٠٢٦) لمجلس الإدارة.

◄ الملحق الأول

قائمة بأسماء النقابيين المسجونين والذين أطلق سراحهم دون تبرئتهم

قائمة بأسماء النقابيين المسجونين (المعتقلون في السجون ومقيّدو الحرية)

1. Vatslau Areshka (Belarusian Union of Radio and Electronics Workers (REP)), union newspaper editor);
2. Andrei Khanevich (Belarusian Independent Trade Union (BNP), chair at OJSC “Grodno Azot”);
3. Uladzimir Zhurauka (Rabochy Rukh, BNP, OJSC “Grodno Azot”);
4. Andrei Paheryla (Rabochy Rukh, BNP, OJSC “Grodno Azot”);
5. Siarhei Shelest (Rabochy Rukh, BNP, OJSC “Grodno Azot”);
6. Valiantsin Tseranevich (Rabochy Rukh, BNP, OJSC “Grodno Azot”);
7. Aliaksandr Kapshul (Rabochy Rukh, BNP, OJSC “Naftan”);
8. Aliaksandr Hashnikau (Rabochy Rukh, BNP, OJSC “Belarusian Steel Works” (BMZ));
9. Ihar Mints (Rabochy Rukh, OJSC “Naftan”);
10. Hanna Ablab (Rabochy Rukh, Belarusian Railway);
11. Siarhei Dziuba (Rabochy Rukh, Belarusian Railway);
12. Siarhei Shametska (Rabochy Rukh, CJSC “ATLANT”);
13. Aliaksandr Kandratsiuk (SPB, National Science Academy);
14. Maksim Senik (BNP secretary-treasurer at OJSC “Grodno Azot”);
15. Hanna Karneyenka (SPM, OJSC “Minsk Electrotechnical Plant Named After Vi Kozlov” (METZ));
16. Volha Brytsikava (BNP, chair, OJSC “Naftan”);
17. Artsiom Parkhamovich (REP, activist, RUP “Beltelekom”);
18. Alena Nazarava (REP, OJSC “Minsk Tractor Plant” (MTZ));
19. Aliaksandr Murauyou (REP);
20. Vital Halitski (SPM, OJSC, METZ);
21. Artur Khlus (SPB, student “Grodno State Medical University”, paramedic of the Grodno ambulance brigade).

قائمة بأسماء النقابيين الذين أطلق سراحهم دون تبرئتهم

1. Aliaksandr Yarashuk (BKDP, chair);
2. Hennadz Fiadynich (REP, vice-chair);
3. Siarhei Antusevich (BKDP, vice-chair);
4. Aliaksandr Mialeshka (SPB, member of branch union council);
5. Vasil Berasneu (REP, acting chair);
6. Iryna But-Husaim (BKDP, accountant);

7. Aliaksandr Mishuk (BNP vice-chair, chair at OJSC “Belaruskali”);
8. Yanina Malash (SPM, vice-chair);
9. Zinaida Mikhniuk (REP, vice-chair);
10. Yauhen Hovar (BNP, OJSC, BMZ);
11. Mikhail Hromau (SPM, union secretary);
12. Leonid Soudalenko (REP, labour lawyer);
13. Miraslau Sabchuk (SPM, OJSC, MTZ);
14. Aliaksandr Varabei (SPM, OJSC, MTZ);
15. Uladzislau Martsinovich (SPB, Minsk state medical university);
16. Siarhei Sliazhou (BNP, OJSC, BMZ);
17. Volha Belaziorava (BNP, OJSC “Grodno Azot”);
18. Vitali Siadliar (BNP, OJSC “Krasnoselskstroymaterialy”);
19. Ihar Povarau (BNP, OJSC, BMZ);
20. Tatsiana Yekelchyk (SPB, activist, student of BSU);
21. Yahor Kanetski (SPB, activist, student of BSU);
22. Kasia Budzko (SPB, activist, student of BSPU);
23. Viktoryia Hrankouskaya (SPB, activist, student of the Belarusian National Technical University (BNTU));
24. Anastasiya Bulybenka (SPB, activist, student of BNTU);
25. Andrei Shulhat (SPM, OJSC, MTZ);
26. Yauhen Batura (SPM, OJSC, MTZ);
27. Aliaksei Zabiran (BNP, OJSC “Grodno Azot”);
28. Volha Barushka (SPB activist, Minsk Scientific and Practical Center);
29. Aleh Kasila (BNP, OJSC “Krasnoselskstroimaterialy”);
30. Uladzimir Berdnikovich (BNP, UCC “Remmontazhstroy”);
31. Aliaksei Aliakseichyk (SPB, Republican Center for Children Oncology);
32. Vital Chychmarou (SPM, chair at OJSC, METZ);
33. Maksim Zaitsau (SPB, Healthcare institution “Brest regional narcological dispensary”);
34. Dzmitry Varanovich (SPM, OJSC “BELAZ” – Management Company of Holding “BELAZ-HOLDING”);
35. Palina Sharenda-Panasiuk (REP);
36. Halina Smirnova (REP, Babrujsk, regional union coordinator);
37. Artsiom Zharnak (SPM, chair at OJSC “Minsk Automobile Plant” – the management company of the holding “BELAVTOMAZ” (MAZ));
38. Dzianis Puchak (SPM, OJSC, MTZ);
39. Sviatlana Sakovich (SPM, OJSC, MTZ).

◄ الملحق الثاني

تعليقات حكومة جمهورية بيلاروس بشأن الامتثال لاتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ ورقم ٩٨ وتنفيذ توصيات لجنة التحقيق لعام ٢٠٠٤ وهيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية واعتماد قرار بشأن بيلاروس خلال الدورة ١١١ لمؤتمر العمل الدولي (باللغة الإنكليزية فقط)

ترجمة غير رسمية

Taking into account the consideration by the Governing Body of the International Labour Office (Geneva, 17–27 November 2025) of the item "Follow-up to the resolution concerning the measures recommended by the Governing Body under article 33 of the ILO Constitution on the subject of Belarus" (GB.355/INS/8), the Government of the Republic of Belarus notes that **comprehensive information and counterarguments regarding the unfounded, politically motivated accusations** addressed to it regarding non-compliance with the provisions of ILO Conventions, failure to implement the recommendations of the Commission of Inquiry and ILO bodies, as well as the persecution of trade union activists for the peaceful implementation of legitimate activities **have already been repeatedly presented earlier** during the consideration of issues of the country's application of ratified Conventions No. 87 and No. 98.

In view of the fact that the "Belarusian issue" has once again been included on the agenda of the Governing Body session, **the Government of Belarus is once again forced to present its position regarding the actual state of affairs** on the issues raised by the ILO bodies.

1. The ILO bodies continue to base their views on the situation in Belarus **solely on unfounded statements and information from unconstructive and politically motivated individuals and entities** acting **in the interests of unfriendly countries** with the aim of discrediting Belarus and escalating pressure on the Belarusian tate. Consequently, **the conclusions and recommendations** addressed to the Government of Belarus **are based on accusations** against the Belarusian authorities **that have no factual basis**.

In formulating their position, the ILO bodies **mistakenly rely on false information** that the 2020 protest activity was allegedly caused by economic and/or social reasons, was of a legitimate, peaceful nature, and was aimed at protecting civil and trade union rights and freedoms. At the same time, **the events of 2020 were not related to the processes of social dialogue in the sphere of labour and the implementation of trade union rights and freedoms**, and **cannot objectively serve as a basis for assessing the situation**

with respect to Conventions No. 87 and No. 98 and **should not be considered within the framework of monitoring their implementation**.

The authors of the complaints **deliberately "dragged" political issues into the ILO's sphere of competence without objective grounds for doing so**. By linking illegal actions that had nothing to do with the exercise of trade union rights and freedoms, as well as the illegal activities of individual citizens, with issues regulated by the ILO conventions, the complainants, as part of their ongoing attempts to destabilize the situation in the country and advance a destructive agenda, are **pursuing the goal of exerting undue pressure on Belarus through the ILO**.

2. The Government of Belarus is once again forced to acknowledge **the absurdity of claims that trade unions and citizens of the country are allegedly being persecuted for their trade union activities and the lawful and peaceful exercise of civil rights and freedoms**.

In Belarus, every effort has been made to ensure that trade unions can freely form and carry out their lawful activities without interference or discrimination. Guarantees of trade union rights are enshrined in law and implemented in practice. Unlawful restrictions of trade union rights and the creation of obstacles to the exercise of their powers are prohibited.

Citizens living in Belarus freely and actively exercise their guaranteed right to join trade unions. Trade unions, their leaders, members, and activists have the opportunity to freely carry out their activities aimed at upholding and protecting the labor, socio-economic rights, and interests of workers, improving the standard of living and social security of citizens, including through interaction with government bodies within the framework of the social partnership system.

At the same time, **the competent authorities have every legal basis to hold citizens accountable if their actions are unlawful**.

Citizens appearing in the information of an illegitimate structure allegedly acting on behalf of the BKDP have been **absolutely rightfully held accountable for specific illegal actions (crimes)** that are in no way connected with the lawful and peaceful exercise of trade union, civil or other rights and freedoms.

The Government has already commented on the reasons for bringing the aforementioned citizens to legal responsibility on numerous occasions: these are **crimes of an extremist and terrorist nature** (gross violation of public order, resulting in disruption of transport and enterprises; violence against law enforcement officers; calls for actions aimed at harming national security; incitement of national or social hostility and discord on the basis of national and social affiliation; assistance to extremist activity; slander; damage to property in public places, etc.).

A number of citizens were members of **the foreign-funded extremist group "Rabochy Rukh"**, whose focus is on engaging workers at the country's state-owned industrial enterprises in radical politicized activities in order to obtain inside information about their business operations, halt production, and increase sanctions pressure on Belarus.

Since the criminal prosecution of these individuals is not related to their trade union activities, **attempts to manipulate this situation** by opponents of the Belarusian Government **are extremely concerning**.

The individuals named in the complaints filed with the ILO have committed criminal offenses against national security, society, and the State, and have been held legally accountable.

Calls for the dropping of all charges against them, their immediate release, full restoration of their rights, compensation, and/or reinstatement to their jobs lack objective legal grounds.

Calls of this kind essentially constitute interference in the country's internal affairs and support for illegal and extremist activities aimed at undermining the stability of the Belarusian State.

3. The Government has repeatedly drawn attention to **the absence of contradictions between national legislation, practice and the provisions of ILO Conventions No. 87 and No. 98.**

In Belarus, **trade unions and their organizational structures can freely, without outside interference, carry out their lawful activities** aimed at upholding and protecting the labor, socio-economic rights and interests of workers, improving the standard of living and social security of citizens, including through interaction with government bodies within the framework of the social partnership system.

Employers (and their associations), government agencies, business entities, public associations and officials are **obligated to respect trade union rights**. Unlawful restrictions on trade union rights and the creation of obstacles to the exercise of their powers are prohibited. Violations of trade union rights or obstruction of their legitimate activities are **punishable by law**.

In order to implement their statutory tasks, trade unions have **the right to organize and conduct**, in accordance with the law, **rallies, street marches, demonstrations and other collective actions** to protect the interests of their members.

At the same time, **the current procedure for organizing and holding mass events in Belarus does not contradict the principles of freedom of association and is fully consistent with the provisions of the International Covenant on Civil and Political Rights.**

The legal provisions that provide penalties for violations of this procedure that result in **serious negative consequences** are aimed at **preventing socially dangerous unlawful acts** that pose a real threat to the lives and health of citizens. These provisions do not objectively hinder the exercise of the right to freedom of **lawful peaceful assembly** by citizens and trade unions.

The provisions of the Law "On Mass Events" **do not contain any provisions prohibiting citizens from exercising their right to lawful peaceful assembly**. The amendment to the Law was aimed at preventing the organization, preparation, and commission of actions that infringe on the independence, territorial integrity, sovereignty of the State, the foundations of the constitutional order, and public safety.

The amendments to the Criminal Code of the Republic of Belarus serve the purpose of ensuring fairness, balance in criminal law, and uniformity of its application in practice. **These amendments** to criminal liability legislation **are not intended to infringe on the legitimate rights of citizens and trade unions** to organize and conduct **peaceful** public events **in accordance with legal requirements**, nor to hinder the exercise of other rights and freedoms guaranteed by the Constitution, national legislation, and international obligations.

Improving the legislation was **a necessary step** to bring its provisions into line with the current situation and the serious challenges the country faced in 2020 following an unprecedented, planned attack on the State by hostile forces.

To defend the legitimate interests of workers, trade unions have **the right to organize and conduct strikes**. When union-initiated strikes are held, **the advancement of political demands is prohibited**.

The established **procedure** for organizing and conducting strikes **does not contradict international labor standards**, allowing citizens to exercise the right to conduct a legal strike in order to resolve a collective labor dispute that has arisen without any subsequent discrimination.

The ban on putting forward political demands during strikes is a common and justified **international practice**, as enterprises should not be turned into objects of manipulation and levers of pressure to achieve purely political goals.

Coercion to participate in a strike or **to refuse to participate** in one **is prohibited**.

Trade unions have **the right to cooperate with trade unions of other countries** and, at their discretion, to join international and other trade union associations and organizations.

The procedure for receiving foreign gratuitous aid is unjustifiably linked within the ILO framework **to Articles 5 and 6 of Convention No. 87**. These articles do not contain provisions regarding the right of trade unions to

freely receive financial or other types of assistance for conducting political and propaganda work among the population.

Current legislation – Presidential Decree of May 25, 2020, No. 3 "On Foreign Gratuitous Aid" – **does not prohibit trade unions from receiving such aid** for public benefit and socially significant purposes, and the registration procedure is simple and can be completed quickly.

The existing ban on receiving and using foreign gratuitous aid for purposes involving political and propaganda work applies to **all organizations without exception** (not just trade unions), is based on **national security interests**, and **is justified** in the current situation.

It is obvious that allowing external forces to sponsor mass events (or strikes) in the country will be used **to destabilize the socio-political and socio-economic situation** in the republic, which, in turn, will have an **extremely negative impact on the life of society and the well-being of citizens**.

In the context of the undue pressure exerted on Belarus, **the implementation of demands, transmitted through ILO bodies**, to weaken state control over funds coming from abroad (i.e., to provide external forces with the opportunity to sponsor politically oriented events and processes in Belarus), to remove liability from trade unions and citizens for gross violations of the law during mass events (i.e., granting them the right to violate laws with impunity), and to legalize strikes aimed at achieving political goals and objectives, **will create favorable conditions for strengthening external destructive influence on the situation in the country**.

Such demands and recommendations, based on unlawful accusations against the Government, do not meet the national interests of Belarus, do not serve the purpose of ensuring the well-being of its citizens, constitute interference in the internal affairs of a sovereign country, are aimed at destroying the foundations of stability of the Belarusian State and, accordingly, contradict the principles, goals and objectives of the ILO as an organization focused on maintaining peace, cooperation and socio-economic development.

4. The Government of Belarus has repeatedly submitted comments regarding allegations of discriminatory use of **the contractual form of employment**.

We once again draw attention to the fact that in Belarus, the equality of all citizens before the law and the right to equal protection of rights and legitimate interests without any discrimination is guaranteed by Article 22 of the Constitution.

Discrimination against citizens in labour relations and on the basis of trade union membership is prohibited. Trade union membership or non-

membership does not entail restrictions on the labour, socioeconomic, political, or personal rights and freedoms of citizens.

Individuals who believe they have been discriminated against in labour relations **have the right to appeal to the court** to eliminate discrimination. Trade unions also have the right to appeal to the court at the request of their members to protect their labour and socioeconomic rights.

Complaints and claims from citizens regarding discrimination in labour relations, including discrimination based on trade union membership, are carefully considered by the courts.

However, as in other legal systems, in Belarus, termination of employment upon expiration of a contract **is not considered dismissal at the employer's initiative**. The expiration of a contract is sufficient grounds for its termination.

5. Taking into account calls from ILO bodies to guarantee citizens **the right to a fair trial** and, in general, to ensure **the impartiality, independence, and openness of the judicial system**, the Government once again emphasizes that **the principle of the rule of law applies in Belarus and the State guarantees the rights and freedoms of citizens** enshrined in the Constitution, laws, and international obligations.

The country has built **a stable and independent judicial system** with simple and clear procedures for reviewing cases and judicial decisions. This system **complies with all international standards and allows for the effective judicial protection** of human and civil rights and freedoms.

The most important principles of the judicial system of Belarus are **the independence of judges, their subordination only to the law, and the inadmissibility of interference in the activities of judges**.

Every citizen is guaranteed protection of his rights and freedoms by a competent, independent and impartial court in the manner and within the time limits determined by law.

Decisions and actions (inaction) of government bodies and officials that infringe on rights and freedoms may be appealed in court.

6. Particularly **absurd** are the accusations against the Government that **measures to protect the rights of children** in socially dangerous situations and in need of State protection **are allegedly a new form of repression** against representatives of the so-called "independent" trade unions.

In Belarus, as in other countries, legislation is in force and measures are being taken aimed at protecting children in socially dangerous situations (dysfunctional families), realizing their rights and legitimate interests.

A child may be placed under state guardianship only **if an unfavorable family situation is identified**, where **the child's basic needs are not met and/or where the child's life, health, and development are threatened**. The decision to recognize a child as in need of state protection is made following a thorough investigation into the reasons why the family cannot provide the child with adequate care and upbringing. Once the negative factors are addressed and the situation is normalized, children are returned to their families.

The State does not deprive parental rights or remove children from families due to their parents' participation in trade union activities or the lawful exercise of other civil rights and freedoms.

The grounds (indicators) for recognizing children as being in a socially dangerous situation are: failure to provide the child's basic vital needs (food, living conditions, education, compliance with medical recommendations, lack of proper control over the child's whereabouts, etc.); lack of proper supervision of the child's behavior and lifestyle; parents leading an immoral lifestyle (has a harmful effect on the child), abuse of their rights by parents and (or) cruel treatment of the child (creates a danger to the life and health of the child).

7. In view of the unfounded accusations against the Government of ignoring the recommendations of the Commission of Inquiry, we note that **detailed information on the implementation of the recommendations of the Commission of Inquiry, confirming the groundlessness and illegality of the anti-Belarusian campaign launched within the ILO and the application of Article 33 of the ILO Constitution to the country, has been repeatedly sent to the ILO for the attention of the bodies authorized to consider this matter**.

The Government, in collaboration with social partners and the International Labour Office, has carried out significant work. As a result, **the vast majority of the Commission of Inquiry's recommendations** – namely, **10 of the 12** (Nos. 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 11, and 12) – **have been implemented**. Recommendations **No. 9** and **No. 10 have been implemented to the extent that they do not conflict with the national interests** of the Republic of Belarus.

In this regard, **statements that the Government of Belarus has not taken measures to implement the recommendations of the Commission of Inquiry**, as well as statements about the complete lack of progress in their implementation, **are not true**.

8. The Government is concerned about **unfounded attempts within the ILO to discredit the country's national trade union center, the Federation of Trade Unions of Belarus (FPB)**, which unites approximately 4 million citizens.

The Government is categorically opposed to **unfounded statements** about the alleged control of the FPB by government authorities and calls to limit the legitimate participation of this association of the country's trade unions in the work of the International Labour Conference and other ILO forums.

We regard such statements as attacks on the legitimate right of Belarusian workers to freedom of association.

The Government has repeatedly had to refute false information disseminated with the aim of discrediting legitimate authorities and social partners, in particular the most representative organization of workers in the country – the FPB.

The Government understands the motives behind such actions on the part of Belarus's opponents and regrets that the ILO allows room for **unprincipled political games that have no relation to the world of work or the implementation of trade union rights**.

In view of the above, **we draw attention to the following facts, confirming the legitimate status of the FPB as an independent and representative association of trade unions of Belarus**.

Currently, **the FPB is the only trade union association operating in the country**.

According to its Charter, the FPB is a national trade union center, a republican independent voluntary association of republican sectoral trade unions, created to coordinate their activities to protect the labour, socio-economic rights and interests of trade union members belonging to the FPB.

Today, the FPB is the largest public organization, uniting the absolute majority of workers in all sectors of the economy in all regions of the country.

The FPB includes **15 sectoral trade unions at the republican level**, with a total membership of **approximately 4 million people**.

At the regional level, the activities of trade unions belonging to the FPB are coordinated by the FPB organizational structures – **6 regional associations and the Minsk City Association of Trade Unions**.

The organizational structure of the FPB member organizations includes: 89 regional (Minsk city) organizations of sectoral trade unions; 5 united sectoral trade union organizations; 498 district and city organizations; 79 united trade union organizations; 23,959 primary trade union organizations.

Thus, **the FPB is the most representative organization of workers in the country in terms of the number of trade union members** whose interests it represents.

With regard to the question raised by opponents of the Republic of Belarus about the "authenticity" of the FPB as a real trade union center and its independence from government bodies, we note the following.

The FPB carries out its activities in accordance with the norms of national legislation, international law and its **Charter**.

The Charter clearly states that **the FPB is independent in its activities** from government agencies and other organizations, political parties, and other public associations.

The FPB **independently** develops and approves its Charter, determines its structure, elects its governing and audit bodies, organizes its activities, and conducts its own personnel policy.

The FPB cooperates with other public associations to protect the labour, socio-economic rights and legitimate interests of trade union members **while respecting mutual status and maintaining independence**.

The independence of the FPB is also **confirmed by the fundamental principles of its organization and activities**, among which the following should be noted: voluntary entry into and exit from the FPB; equal rights and obligations of all member organizations, their organizational and financial independence; collegiality and transparency in the work of the elected bodies of the FPB, their regular reporting to member organizations and the FPB Congress; participation of all member organizations in the formation of the elected governing and auditing bodies of the FPB through their election by the Congress and the FPB Council from representatives recommended by trade unions and delegates to the Congress and the FPB Council.

The Chairman of the FPB, his deputies, the FPB Council, its Presidium and the FPB Audit Commission **are elected at the FPB Congress**.

The objectives of the FPB include: improving the standard of living and material well-being of trade union members and their families; coordinating the actions of member organizations to protect the labor and socio-economic rights and legitimate interests of trade union members within the FPB; strengthening the solidarity and unity of action of the republic's trade union movement; improving and developing the system of social partnership, forms and methods of interaction between trade unions (their associations), employers (their associations), and government bodies.

In accordance with the Charter, **the property (monetary funds) of the FPB is formed from entrance and membership fees**, income from entrepreneurial, educational, publishing and other activities, voluntary donations, and other sources not prohibited by law.

The activities of the FPB are not controlled or financed by the Government of Belarus.

Based on its goals and objectives, **the FPB participates in social dialogue with employers' associations and the Government**, protecting the rights and promoting the interests of workers during the consideration of draft legislation on social and labour issues, the preparation and implementation of a

General Agreement between the Government, national associations of employers and trade unions.

The FPB, its member organizations and organizational structures actively participate in collective bargaining processes.

As one of the three Co-Chairs of the National Council on Labour and Social Issues, the FPB Chairman signs the General Agreement on behalf of the workers.

As of October 1, 2025, with the participation of the FPB, its member organizations and organizational structures, **553 collective agreements** (1 general, 38 tariff (sectoral) and 514 local) and **21,125 collective agreements at the enterprise level** were concluded, on the basis of which **workers are provided with additional social and labour guarantees** compared to legislation.

The Government of Belarus insists that the ILO bodies have no grounds to question the legitimacy, independence and representative nature of the FPB.

Attempts to discredit the FPB and deprive the FPB of its powers to represent the interests of Belarusian workers at the ILO venues are, in essence, a violation of the right of the country's workers to freedom of association, guaranteed by ILO Conventions No. 87 and No. 98.

9. Taking into account the **unfounded accusations** against the Government of Belarus **of "favoritism" towards the FPB**, we emphasize that government bodies, in full compliance with the policies promoted by the ILO, are making every effort to deepen social dialogue and maintain and improve the social partnership system established in the country.

In developing and implementing the state socio-economic policy, the Government strives to ensure the most constructive interaction **with all representative associations of employers and trade unions existing in the country**, focusing on the need to take into account the interests of various strata and groups of society and recognizing the importance of creating conditions for peaceful, equal negotiations that help avoid confrontation and social conflict.

The Government's constructive engagement with the FPB as a representative national trade union center and equal partner, understanding of the importance and approval of the FPB's activities in protecting the rights and interests of the country's workers, close cooperation and consultation on improving legislation and determining policy in the social, labour and economic spheres **should not be interpreted as "favoritism" or "controllability"**.

All accusations leveled against Belarus regarding the alleged control of the FPB by government authorities are **unfounded, unsubstantiated, and based on a distortion of the facts**. Moreover, these statements, made by opponents of the country, are not supported by any irrefutable evidence, are biased and aimed at

discrediting the Government and the representative social partners within the ILO and other international organizations.

We believe that **the ILO bodies and Member States should not take into account fake information, unconfirmed reports and distorted interpretations of the real situation in the country**.

10. As we have repeatedly noted previously, **negative assessments of the situation in Belarus are formed solely on the basis of unfounded statements by unconstructively minded and politically engaged individuals and organizations who, under the guise of protecting labour and trade union rights, are fulfilling political orders to discredit Belarus and escalate pressure on the Belarusian State**.

The main source of false information about Belarus in the ILO are individuals who position themselves as representatives of **the Belarusian Congress of Democratic Trade Unions (BKDP)**.

In this regard, we draw attention to **the illegitimate status of this entity and its lack of ties with the Republic of Belarus**.

The activities of the BKDP and its member trade unions were terminated based on decisions of the Supreme Court of the Republic of Belarus in accordance with Part 2 of Article 5 of the Law "On Trade Unions," which provides for the termination of trade union activities in cases where they contradict the Constitution and other legislative acts or **cause harm to state or public interests**.

During the open court hearings held on July 12, 14, and 18, 2022, **evidence was found** that the leaders and members of these trade unions, in violation of the law and the charters of their organizations, **actively participated in destructive activities aimed at an unconstitutional change of power in the country**.

There were all legal grounds for bringing to justice those people who broke the law and committed specific criminal offenses.

In view of the persistent attempts by opponents of Belarus to position the BKDP as the only "independent" and 'truly representative of the interests of workers" trade union association in Belarus, **we consider it necessary to draw attention to the following facts**.

The structure currently operating allegedly on behalf of the BKDP:

– **has no connection with either Belarus or the national trade union movement**, and, accordingly, **does not have objective and up-to-date information about the situation in the country**;

– **does not operate within the country** (its office and management are permanently based abroad);

– **does not represent the interests of Belarusian workers** (the trade unions that were part of the BKDP have **de facto** and **de jure ceased their work**, **have no members or primary organizations at enterprises in the country**, and, accordingly, **do not carry out trade union activities** to protect labour and socio-economic rights and interests);

– **is not registered** in accordance with the established procedure and **is illegal** (the activities of unregistered associations are prohibited on the territory of the country);

– **is financed by organizations and structures acting in the interests of foreign states** that pursue unfriendly, discriminatory policies towards Belarus, **i.e., it does not meet the criteria of independence**.

In fact, today, a destructive cell is operating under the name of the BKDP, based in one of the countries of the European Union and receiving support there **to advance** (under the guise of carrying out trade union activities) **an anti-Belarusian agenda** using the tools and procedures of the ILO.

In this regard, the Government insists that ILO bodies should critically approach the fabricated accusations leveled against Belarus by this structure and not accept information from illegitimate entities that have no connection to the country.

The International Labour Office and ILO bodies have no legal basis for interaction with the so-called BKDP and its representatives.

In turn, the Government cannot have any obligations to provide comments in connection with appeals from illegitimate structures or organizations not associated with the country.

The Government notes with deep regret and extreme concern the complete disregard by the International Labour Office and ILO bodies for the factual information and position of the Belarusian side, the norms of national legislation and the illegitimate status of the entity acting allegedly on behalf of the BKDP, as well as the extremely biased and one-sided approaches in assessing the situation in Belarus.

The Government insists that its arguments and information must be given due consideration in order to restore constructive dialogue and cooperation.

11. **The Government insists that there were and are no objective grounds for applying Article 33 of the ILO Constitution to Belarus and for adopting a resolution during the 111th Session of the ILC in June 2023 that essentially calls for the isolation of the Belarusian State**.

We **categorically oppose the politically motivated anti-Belarusian resolution and discriminatory recommendations** addressed to international structures and ILO members to review relations with Belarus.

We insist that **pressure on states and organizations that do not take steps to implement unfounded decisions** directed against Belarus and its people **is inadmissible**.

We note that **many ILO member states recognize the politicized nature of the anti-Belarusian campaign** and oppose the use of UN platforms to exert undue pressure on sovereign states for the purpose of interfering in their internal affairs.

We insist on the immediate cessation of anti-Belarusian initiatives lobbied by Western countries and their affiliated entities. These completely unfounded and unlawful decisions against Belarus must be reversed.

We call on the ILO tripartite constituents and ILO bodies not to take any action in furtherance of the resolution on Belarus, which creates a dangerous precedent of unlawful pressure on the country based on false accusations, and to return to constructive dialogue and cooperation.

At the same time, we are convinced that any conclusions and recommendations of ILO bodies must be based on the actual state of affairs in the country, must not go beyond the competence of the ILO and the areas of regulation of its conventions, must not constitute interference in the internal affairs of the State and deprive the country of its sovereign right to choose political, economic, social and legal systems.

12. **In the context of the unjustified adoption and implementation of the 2023 anti-Belarusian resolution, the Government of Belarus does not see any political and practical expediency of interacting with the proposed missions to the country and the appointed ILO Special Envoy, and opposes the creation of a working group of the ILO and other UN agencies to coordinate actions to exert pressure on Belarus**.

Given the artificially created negative atmosphere surrounding Belarus and the challenges facing the republic's opponents, these steps a priori exclude objective approaches to assessing the situation in the country and, with a high degree of probability, will be used to include the "Belarusian question" in the ILO long-term agenda for the purpose of further unlawful discrediting of Belarus.

At the same time, the Government reaffirms its commitment to the fundamental principles and rights in the sphere of labour and expresses its readiness for constructive interaction with the International Labour Office and the ILO bodies, subject to the obligatory condition of taking into account the realities and sovereign interests of the Republic of Belarus.

In this regard, the Government calls on the Governing Body to pay due attention to the comments and information presented above, which reflect the actual state of affairs on the issues raised by ILO bodies, in order to avoid the

adoption of further unfounded and politically motivated decisions regarding Belarus.

◄ الملحق الثالث

الترتيبات المالية للمبعوث الخاص

يُبيّن الجدول التالي التكاليف التقديرية للعمل الذي سيضطلع به المبعوث الخاص في عام ٢٠٢٦، والتي ستُغطّى من الميزانية العادية:

	بالدولار الأمريكي
السفر	
• مهمة إلى جنيف (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦)	2 641.05
• مهمة إلى جنيف ومينسك (أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ٢٠٢٦)	14 820.55
• مهمة إلى بريمن/ بروكسل/ جنيف (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦)	7 027.25
مجموع تكاليف السفر	**24 488.85**
بدل الإقامة اليومي	14 434.00
الترجمة الفورية	7 020.00
تكاليف الموظفين	
• الرتبة P1	110 000.00
• السفر	11 003.75
• بدل الإقامة اليومي	3 586.90
مجموع تكاليف الموظفين	**124 590.65**
المجموع	**170 533.50**

من المقترح تمويل التكاليف، في المقام الأول، من الادخارات المحققة بموجب الجزء الأول من الميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، أو في حال تعذر ذلك، من خلال استخدام الاعتمادات المخصصة في باب المصروفات الطارئة في الجزء الثاني. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، سيقترح المدير العام أساليب تمويل بديلة في مرحلة لاحقة من فترة السنتين.